التقا الساكنين نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا الله كذا قيل وفي التمثيل المذكور نظر لا يخفى والاتباع كمنذ فانها بنيت على الضم اتباعا لحركة الميم لان النون بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين وسمي الضم ضما لانضمام الشفتين عند النطق به والكسر كسرا لانكسار اللحي الاسفل الى اسفل والفتح فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم ويكون كل من المذكورات ظاهرا كما مر ومقدرا كالضم المقدر في يا سيبويه والفتح المقدر في نحو ضربوا وضربت على ما تقدم والسكون المقدر في نحو رد امرا ومحل البنا اخر الكلمة كما مثل قال السيوطي ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم وقدم ذكر البنا لان الكلام فيه اخصر واما اخر الكلام في الاعراب والبنا عن المعرب والمبني مع انهما مشتقان من الاعراب والبنا والمشتق متاخر طبعا عن المشتق منه فليكن كذلك في الوضع لان المعرب يقوم بنفسه من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه فصار المعرب محلا له والاعراب حالا والمحل مقدم على الحال **فصل قوله** فصل لما ذكر انواع البنا اخذ يذكر انواع الاعراب ولما توقفت معرفة الاقسام على معرفة مقسمها بدا بتعريف الاعراب فقال الاعراب اثر اي حركة او حرف او سكون او حذف **قوله** ظاهر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ وان تعلقا بملفوظ **قوله** او مقدر اي معدوم مفروض الوجود **قوله** يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه لا يجده به بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسما الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا تكون اعرابا والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي شي ملفوظ به او مقدرا ومعنوي به يتحصل معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما في جا زيد فان به تحصلت الفاعلية المقتضية للاعراب وضرب في ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية المقتضية للاعراب والباء في مررت بزيد فان بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية للاعراب واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كالاسناد وذات الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين منها واجيب بان الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل ان محدث المعاني المقتضية للاعراب هو المتكلم والله تعالى وهي تتوقف على العامل والاسناد

وذات

وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعنى به كونه محدثا فلا يصدق على العامل وان اراد توقفه عليه ووساطته فيه فغير العامل ايضا كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب عن ذلك ما تقدم من ان المراد ما يسمى سببا له في عرفهم وذا ليس الا العامل والبواقي شروط فان قلت لا يتناول التعريف العامل الزايد كالباء في بحسبك زيد قلت بل يتناوله لان الباء المذكورة حصل بها كون الشي مضافا اليه حكما وصورة كذا اجاب به العصام وقال فقد غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله لاعراب الفعل قال شيخنا رحمه الله تعالى الا ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة وانه تعتور عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد كما طلقا لعامل سوا عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالنهي عن كل من الامرين وعن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما وجزم الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه فان قيل لم نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب دون المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم نقل هو الفاعلية قلت قال جار الله نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل لا الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضي امرا جليا في الاغلب فان قلت اخذ العامل في تعريف الاعراب والاعراب في تعريف العامل يوجب توقف معرفة كل منهما على معرفة الاخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه اثرا يجلبه العامل في اخر الكلمة وتصور العامل بغير كونه ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب به من يعرف اثرا ظاهرا او مقدرا يجلبه العامل في اخر الكلمة ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ولا يعرف انهما المسمى

Copyright © King Saud University